للاربعة اقسام باربع تقسيمات الاثنان فانه مشترك بينهما التقسيم الاول حاصل
باعتبار وضعه اى اللفظ له اى المعنى قدمه لان السابق فى الاعتبار انما هو الوضع
والباقى متفرع عليه وهو الاول والمراد الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم اربعة
لان اللفظ ان كان موضوعا لواحد حقيقى او اعتبارى على الانفراد فهو الخاص
وان كان موضوعا لواحد مشترك بين افراد غير محصورة متفقة لها فهو العام
وان كان موضوعا لكثير موضوع واحد بالاستقراء فهو الجمع المنكر او رده بدل الماءول
لان اطلاق اسم الاول ليس باعتبار الوضع وان بقى تناوله الوضعى ولخفى
الحكم الى الصيغة لان المعلوم من اقسام الوضع ليس مطلقا الماءول بل الماءول من
المشترك الذى يرجح بعض معانيه بالتأمل فى نفس الصيغة وملاحظة الوضع كما
اذا قيل القرء فى قوله ثلثة قروء يعنى الحيض لان الاطهار لان هذه الصيغة تدل
بالوضع على الاجتماع وهو يناسب الحيض المجتمع فى الرحم لا الاطهر بل لتكلف فيه وفرق
فى اعتبار الجمع المنكر للاشعار بالوضع وعدم اندراجه فى سائر الاقسام ثم المراد بالوضع
اعم من التحقيقى والتقديرى فيدخل فيه العام المنكر المنفى لان الى اوضعا فيجعل
وكون عموم باعتبار ضرورة ان انتفاء فرد مبهم لا يكون الا بانتفاء كل فرد
لا بانتفاء ذلك والكثرة مقابل الوحدة فيشمل العشرة فصاعدا ويكون الاقل اغلبيا
محصورة ان لا يكون فى اللفظ دلالة على الاختصار فى عدد معين فيدخل فى العام الجمع
وهو التقسيم الثانى حاصل باعتبار دلالته اى اللفظ على المعنى قدمه على التقسيم

التقسيم

بوضع كثير فهو المشترك وان كان موضوعا
لكثير غير محصور بوضع صح

الحاصل باعتبار الاستعمال لان كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى مقدم على الاستعمال
فما يتعلق به يجب ان يتقدم على ما يتعلق بالاستعمال وضوحا وخفاء ان من حقه ذلك
وهو الثانى والمراد الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم ثمانية اربعة باعتبار الوضوح
واربعة باعتبار الخفاء، وقد يظن ان ذكر الاربعة الاخيرة ليبان الاولى ان يضد بما يتبع
الاشياء، وليس كذلك بل لان لها احكاما خاصة بها كما سيجئ فى موضعها ان شاء
الله تعالى نعم فى عد المتشابه من هذه الاقسام كلام يأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى وجه
الضبط ان اللفظ ان ظهر معناه بمجرد صيغته فهو الظاهر والا فهو النص وان لم يحتمل فان
قبل النسخ فهو المفسر وان لم يقبل فهو المحكم وان خفى معناه فاما ان يكون خفاؤه لغير
الصيغة فهو الخفى واما لنفسها فان امكن ادراكه بالتأمل فهو المشكل والا فان كان بيانه
من جهة الجمل والا فهو المتشابه التقسيم الثالث حاصل باعتبار استعمال اللفظ فيه
اى المعنى وهو الثانى والمراد اقسامه اربعة كما الاول لان اللفظ ان استعمل فيما وضع
له فهو الحقيقة والا فهو المجاز وكل منهما ان ظهر مراد فهو الصريح وان لم يظهر
فهو الكناية التقسيم الرابع حاصل باعتبار الوقوف به اى اللفظ عليه اى المعنى وهو
ايضا اربعة لان اللفظ ان دل على المعنى بالنظم فان كان مسوقا له فهو الدال
بعبارته والا فهو الدال باشارته وان لم يدل عليه بالنظم فان دل عليه بالمفهوم
لغة فهو الدال بدلالته والا فهو الدال باقتضائه والعلة فى جميع ذلك الاستقراء
وانما كررت ضبطه قبل الاشارة وسيأتى الاستواء فان قبيل من هذه الاقسام

فاما ان يحتمل التاويل او التخصيص
والا فان احتمل فان كان ظهور معناه
صح

جامعة الملك سعود
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)